ملخص عملي للدراسة بشأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات: محدثة ومنقحة (SCCR/30/3)

من إعداد كينيت كروز، دكتور في القانون ومحام

ملخص عملي

مقدمة

هذا التقرير هو الثالث في سلسلة من الدراسات التي أُجريت بتكليف من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بشأن الاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات[1]، وكلها من إعداد كينيث كروز باعتباره الباحث الرئيسي. ويلغي هذا التقرير بالكامل مجموعات البيانات الواردة في الدراستين السابقتين لعام 2008[2] وعام 2014[3]. وتتناول الدراسات الثلاث كلها طبيعة الأحكام القانونية وتنوعها في قوانين حق المؤلف للدول الأعضاء في الويبو وتقدم دراسة تحليلية للقانون المعني. بيد أن هذا التقرير يوحد المعلومات الواردة في دراستي 2008 و2014، ويضيف كما كبيرا من المعلومات الجديدة والقوانين المحدثة، ويوسع نطاق الموضوعات القانونية، ويعيد دراسة كل تفصيل تقريبا من التفاصيل. وللمرة الأولى، يجمع هذا التقرير ويحلل القانون المتعلق بالاستثناءات على حق المؤلف من جميع البلدان الأعضاء حاليا في الويبو والبالغ عددها 188 بلدا.

ومن بين البلدان الأعضاء البالغ عددها 188 بلدا، سنّ 156 بلدا منها استثناء قانونيا واحد على الأقل لفائدة المكتبات وسنّ معظم البلدان أحكاما قانونية متعددة تتناول مجموعة متنوعة من قضايا المكتبات. وبالتالي، فمن أصل 188 بلدا، لم يسنّ 32 بلدا أي استثناء لفائدة المكتبات في قوانين حق المؤلف المحلية. وتوضح هذه الإحصاءات الأساسية بشكل جلي أن الاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات أساسية لهيكل قانون حق المؤلف في جميع أنحاء العالم، وأن الاستثناءات تؤدي دورا هاما في تيسير خدمات المكتبات وخدمة الأهداف الاجتماعية لقانون حق المؤلف. والموضوع الأكثر شيوعا في الأنظمة القانونية هو نسخ (القيام بنسخة واحدة في العادة) المصنفات للقراء والباحثين ومستخدمي المكتبات الآخرين، والنسخ للمحافظة على المواد في المجموعات. وسنّت البلدان في غالب الأحيان قوانين تجيز للمكتبات النسخ لاستبدال المصنفات التي لحقت بها أضرار أو خسائر.

وكانت هذه المواضيع الثلاثة لفترة طويلة دعامة أساسية لاستثناءات المكتبات، بيد أن السنوات الأخيرة جاءت بتنقيحات تعكس الاحتياجات المتغيرة والتكنولوجيات الجديدة. والأهم من ذلك أن الاتحاد الأوروبي اعتمد توجيها لعام 2001 والذي يجيز للدول الأعضاء إجراء نسخ رقمية للمصنفات المتاحة للمستخدمين في مقر المكتبات لأغراض البحث والدراسة[4]. واعتُمد هذا الحكم في العديد من البلدان الأوروبية، وسُنّت قوانين مماثلة إلى جانب القانون المحلي في بلدان خارج الاتحاد الأوروبي. ومن ناحية أخرى، سنّ عدد قليل نسبيا من البلدان قانونا مميزا يختلف حقا عن مختلف اتجاهات وضع القوانين لمعالجة المشاكل الناشئة على الحدود بين حق المؤلف والتقنيات الرقمية. ومن بين البلدان التي سنّت قوانين شاملة وأصيلة في السنوات الأخيرة هي كندا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة.

---

[1] يرد أناه تعريف لمفاهيم الاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات.

[2] كينيت كروز، دراسة بشأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الدورة السابعة (جنيف، سويسرا: 2008)، الدراسة متاحة على الرابط التالي:
http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=109192 وتتضمن دراسة عام 2008 مقدمة مطولة (حوالي 55 صفحة) تستقصي وتحلل العديد من القوانين الواردة في ذلك التقرير. ورغم أن البحث الحالي سيغير الكثير من التفاصيل، فإن المبادئ والنتائج العامة المعروضة في المقدمة تظل وجيهة اليوم، وستكون ذات فائدة كبيرة للباحثين والمسؤولين الذي يحتاجون إلى استكشاف القضية بعمق أكبر.

[3] كينيت كروز، دراسة بشأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الدورة التاسعة والعشرون (جنيف، سويسرا: 2014)، الدراسة متاحة على الرابط التالي:
http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=290457.

[4] توجيه البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي EC/29/2001 بتاريخ 22 مايو 2001 بشأن توحيد بعض جوانب حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات، 2001، الجريدة الرسمية (L 167)، الصفحات 10-19.

وفي حين أن عددا قليلا من البلدان أدخلت تغييرات بارزة مماثلة، فإن الكثير من البلدان تراجع استثناءاتها لفائدة المكتبات أو تعتمد قوانين جديدة كليا بشأن حق المؤلف. وفي الواقع، اعتمدت موريشيوس وسيشيل قوانين جديدة كليا بشأن حق المؤلف في 2014. وأُدخلت التنقيحات على قوانين مختارة لحق المؤلف في الأشهر القليلة الماضية فقط في العديد من البلدان الأوروبية[5] وكندا والمكسيك وبيرو وسنغافورة. ويظل البحث كثيفا عن التطورات العالمية لحق المؤلف.

وتعكس أيضا قوانين حق المؤلف التوتر المحتمل بين الأهداف المتضاربة في البلد. وتكشف تفاصيل الاستثناءات لفائدة المكتبات الكثير عن علاقة قانون حق المؤلف بخدمات المكتبات. وقد تبرز كذلك توفيقا بين الأهداف الثقافية والتاريخية والاقتصادية، وعادة ما يتم ذلك عبر السماح للمكتبات باستخدام المصنفات المحمية بحق المؤلف بما يعود بالفائدة على المجتمع، ولكن مع وضع حدود وشروط تهدف إلى حماية مصالح أصحاب حق المؤلف والناشرين وأصحاب الحقوق الآخرين. ويقدم هذا التقرير بيانات خامة عن القوانين التي يمكن أن تسمح بفهم أعمق للأهداف والبدائل لتطوير قانون أكثر فعالية في المستقبل.

المصطلحات

يمكن أن يكون للمصطلحات والتسميات المستخدمة في فحص حق المؤلف والاستثناءات على حق المؤلف آثار عميقة. ويستخدم هذا التقرير الكثير من المصطلحات نفسها الواردة في الدراستين السابقتين، ويجدر التذكير ببعضها هنا:

- "المكتبة" و"أمين المكتبة": يمكن استخدام هذين المصطلحين، على الأقل في هذه المقدمة، على اعتبار أنهما لا يشملان فقط المكتبات وأمناء المكتبات ولكن أيضا دور المحفوظات وأمناء دور المحفوظات. والاختلافات بين المكتبات ودور المحفوظات كثيرة ومهمة. ولأغراض اختزال اللغة، قد يستخدم هذا التقرير أحيانا مصطلح "مكتبة" للإشارة إلى كل من المكتبات ودور المحفوظات. ومع ذلك، فالجداول لا تعمم اللغة ولا تختزلها. فإذا كان القانون يشمل المكتبات ودور المحفوظات، أو المتاحف وأي مؤسسة أخرى، فالجداول تعكس تلك التفاصيل. وبالمثل، إذا كان القانون يشير فقط إلى "المكتبات" فالجدول يشير إلى نفس الشيء أيضا.

- "حق المؤلف": يتغير نطاق قانون حق المؤلف وطبيعته في كثير من البلدان. ولأغراض هذا التقرير، فإن مصطلح "حق المؤلف" يشير إلى الحقوق القانونية المرتبطة بمصنف محمي من أي نوع. وتشمل تلك الحقوق في معظم الأحيان ما يسمى "الحقوق المالية" لإعادة النسخ وما شابه ذلك. وحيثما يكون مناسبا، يشير هذا التقرير أحيانا إلى الحقوق المعنوية والحقوق المجاورة (المشار إليها في بعض الأنظمة القضائية بمصطلح "الحقوق المجاورة").

- "استثناء": يتناول هذا التقرير في الأساس التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف. وقد ترد في اللغة والأدبيات القانونية، في بعض الأحيان، تسميات أخرى منها "الإعفاءات" أو "التقييدات على أصحاب حق المؤلف" أو "حقوق مستخدمي حق المؤلف". ولا يأخذ هذا التقرير أي موقف فيما يخص مدى ملاءمة أي تسمية ويقتصر على اختيار مصطلح "استثناء" لأغراض الوضوح والبساطة. والاستثناءات الخاصة المطبقة صراحة على المكتبات (ودور المحفوظات) هي "استثناءات لفائدة المكتبات".[6]

والتعريف المعمول به، لأغراض هذا التقرير، فيما يخص "الاستثناء لفائدة المكتبات" يفترض بأن يُسمح للمكتبة أو مؤسسة أخرى بموجب القانون باستخدام المصنف دون الحصول على إذن المؤلف أو صاحب حق المؤلف أو أي طرف آخر، وأنه لا

[5] ترجع الكثير من التغييرات الأخيرة في البلدان الأوروبية إلى تنفيذ الاتحاد الأوروبي للتوجيه بشأن المصنفات اليتيمة. توجيه البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي EU/28/2012 بتاريخ 25 أكتوبر 2012 بشأن بعض الاستخدامات المرخص بها للمصنفات اليتيمة، 2012، الجريدة الرسمية (L 299)، الصفحات 5-12.

[6] يستخدم هذا التقرير مصطلح "إعفاء" في سياق تشريع مكافحة التحايل، ويرجع ذلك أساسا إلى أن قانون مكافحة التحايل يختلف اختلافا جذريا عن المقاييس التقليدية لحق المؤلف. ويمنح العديد من الدول "الإعفاءات" من حظر التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية. ويساعد مصطلح "إعفاء" أيضا على توضيح أن مفهوم "انعدام استثناء لفائدة المكتبات" هو اشارة الى استثناءات للحقوق المالية وغيرها من الحقوق التي تشكل المحور التقليدي لقانون حق المؤلف.

يدفع أي مبلغ مالي أو غيره من المكافآت مقابل الاستخدام. ولذلك، إذا نص القانون صراحة على أنه يجوز الاستخدام دون إذنٍ أو دفع مبلغ مالي، فلا يمكن تكرار تلك الأحكام القانونية في الجداول . وعلى العكس من ذلك، إذا نص القانون على أن تطبيق الاستثناء مشروط بإذن أو دفع مبلغ مالي أو المشاركة في نظام ترخيص، فإن ذلك الشرط القانوني يرد في الجداول .

نطاق الدراسة

تركز هذه الدراسة على أحكام التشريع المحلي لحق المؤلف التي تنص صراحة على استثناءات حق المؤلف المنطبقة على المكتبات بشكل عام أو على أنواع معينة من المكتبات في الفئات العريضة. ولا تشمل الدراسة بشكل ممنهج القوانين المنطبقة فقط على المكتبات الفردية أو على المجموعات الصغيرة والمحدودة مثل مكتبات الدول أو المكتبات الوطنية.

ويشمل البحث أيضا القانون المتعلق بقضية التحايل على أنظمة الحماية التكنولوجية، والهدف الأساسي من ذلك هو إبراز الأحكام التي من شأنها أن تتيح للمكتبات أو دور المحفوظات إمكانية التحايل أو غير ذلك من الأفعال التي قد تكون محظورة، وذلك في سياق أداء خدماتها أو ممارسة مزايا استثناء لفائدة المكتبات عندما يكون المصنف المعني خاضعا لتدابير الحماية التكنولوجية.

وفي حالة انعدام استثناء لفائدة المكتبات في قانون بلد ما، يشار إلى ذلك في بداية جداول ذلك البلد[7]. كما تُصنف الجداول المفصلة الأحكام القانونية بحسب المواضيع مثل:

- استثناء عام لفائدة المكتبات. تسنّ بعض البلدان حكما شاملا ومرنا يسمح للمكتبات أو المؤسسات الأخرى بنسخ المصنفات، وفقا لشروط مختلفة في العادة ولكن دون الاقتصار على أغراض معينة. ويشير الجدول أدناه إلى عدد البلدان التي لديها فقط استثناء عام لفائدة المكتبات. وعدد أكبر من البلدان لديها استثناء عام إلى جانب أحكام أخرى، بيد أنه من الجدير بالذكر أن تلك البلدان تعتمد فقط على استثناء عام، دون الاستفادة من قانون أكثر تحديدا بشأن المكتبات.

- النسخ لأغراض البحوث والدراسات. من أكثر الأحكام شيوعا في هذه الدراسة الحكم الذي يسمح لمكتبة أو مؤسسة أخرى بالنسخ (نسخة واحدة في العادة) بناء على طلب مستخدم ما، وغالبا ما يكون هدف ذلك الشخص البحث أو الدراسة. وتشمل هذه الفئة من القوانين أي حكم يجيز للمكتبة نسخ مصنف لمستخدم معين سواء أورد في القانون "البحث والدراسة" أم لم يرد فيه.

- الاتاحة. دفع توجيه الاتحاد الأوروبي لعام 2001، كما هو موضح أعلاه، بالعديد من بلدان الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد قانون يسمح للمكتبات بإتاحة النسخ الرقمية للمستخدمين في مقارها لأغراض البحث أو الدراسة في العادة. ويشير الجدول أدناه أن 28 بلدا تبنى مثل هذا القانون. ومن الجدير بالذكر أن 11 من تلك البلدان ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

- النسخ لأغراض المحافظة أو الاستبدال. من القوانين الشائعة بصورة نسبية أيضا تلك التي تأذن للمكتبة بالنسخ لأغراض المحافظة دون أن تشترط بالضرورة أن يكون المصنف الأول في خطر. ومن القوانين الشائعة

[7] يركز هذا التقرير على قوانين حق المؤلف (وفي حالات قليلة على اللوائح المعتمدة وفقا لسلطة قانونية) لكل بلد. وبالتالي، فإن معيار "انعدام الاستثناء" يعني النظر فيما إذا كان تشريع حق المؤلف، على النحو الذي سنته به هيئة وضع القوانين المعنية في كل بلد، يتضمن استثناء لحق المؤلف ينطبق صراحة على المكتبات. ومن ناحية أخرى، فإن بعض البلدان لا تسن أي استثناء قانوني، ولكنها أعضاء في الصكوك المتعددة الأطراف التي تشمل استثناءات حق المؤلف لفائدة المكتبات. واتفاق قرطاجنة واتفاق بانغي مثالان على ذلك ويُشار إليهما عند الحديث عن البلد المعني. ومن أجل التطرق إلى جميع البلدان بشكل متسق على طول هذه الدراسة، يتم التعامل مع البلد على أساس أن الاستثناء لفائدة المكتبات منعدم إذا لم يكن لديه مثل هذا الحكم في قانونه المحلي.

كذلك تلك التي تأذن للمكتبات باستبدال النسخ الموجودة في المجموعات، أو في مجموعات مكتبة أخرى في حالة فقدان المصنف أو تلفه أو تدهوره أو تعرضه للخطر.

- إعارة المصنفات بين المكتبات أو توفير الوثائق. القوانين الأقل شيوعا هي تلك التي تسمح للمكتبات بنسخ مصنفات لتزود بها مكتبات أخرى لكي تستخدمها أو تقدمها للمستخدمين بناء على طلبهم.
- مكافحة التحايل. سنّت العديد من البلدان أحكاما لمنع التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية. وسنّ البعض من تلك البلدان أيضا بعض الإعفاءات. وتحدد هذه الدراسة البلدان التي سنّت إعفاءات قانونية تنطبق صراحة على المكتبات.

غالبا ما تتطرق الجداول إلى مواضيع أبعد من المواضيع البارزة الواردة في هذه القائمة. وقد سنّت بعض البلدان قوانين بشأن الاحتياجات الخاصة للمكتبات، وترد هذه القوانين هنا بالتفصيل. ولكل بلد تقريبا استثناءات وأحكام أخرى بشأن حق المؤلف والتي قد تكون مهمة للمكتبات رغم أن القانون لا يتناول المكتبات صراحة. وبالتالي، فإن الجدول المعنون "متفرقات" لكل بلد يتضمن غالبا إشارات مقتضبة إلى القوانين بشأن مسائل مثل النسخ للأغراض الشخصية، والإعارة للعموم، والتعامل العادل، واحتياجات ذوي الإعاقات ومسائل أخرى كثيرة. وهذه الإشارات ليست شاملة وهي مجرد ملخصات للقوانين الأخرى التي قد تكون مفيدة للمكتبات أو قد تكون عنصرا مهما لمزيد من البحث، وهي ليست أيضا ثمرة أبحاث مستفيضة ولا تُدرج باعتبارها قضايا منسجمة في جميع البلدان في كل أجزاء التقرير. ولكن رغم كونها مجرد ملخصات لقوانين وجيهة، فإنها تبين التنوع المتنامي لاستثناءات حق المؤلف وتزايد تعقيد وأهمية تحديد العلاقة بين الحماية القانونية واستثناءات حق المؤلف.

الاستثناءات لفائدة المكتبات في القوانين الوطنية لحق المؤلف
ملخص نتائج دراسة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام 2015 من إعداد كينت كروز
العدد الإجمالي للبلدان المشمولة بالدراسة: 188

الاستثناء	**عدد البلدان**
لا شيء	32
استثناء عام لفائدة المكتبات (ملاحظة: تعكس الاحصاءات عدد البلدان التي لديها استثناء عام **فقط**)	31
النسخ لفائدة مستخدمي المكتبات (لأغراض البحوث والدراسات)	98
نَسَخ لأغراض المحافظة أو الاستبدال	المحافظة: 99 الاستبدال: 90
النسخ لأغراض البحث أو الدراسة (الإتاحة)	28
توفير الوثائق أو الإعارة بين المكتبات	توفير الوثائق: 21 الإعارة بين المكتبات: 9
مكافحة التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية - إعفاءات لفائدة المكتبات	52

المنهجية

إذا كان هذا التقرير لعام 2015 يحل محل دراستي عامي 2008 و2014، فإن أهميتها بالنسبة لهذا التقرير واضحة. وبدأ إعداد هذا التقرير بتوحيد جداول التقريرين وتحديد ما تبقى من ثغرات وأوجه القصور. وكانت الخطوة التالية استعراض شامل للموارد المتاحة في قاعدة البيانات ويبو ليكس (WIPO Lex)، وهي مصدر ضخم لقوانين الملكية الفكرية وموارد أخرى من جميع البلدان الأعضاء في الويبو (انظر: www.wipo.int/wipolex/en/). وتم استكمال نتائج ويبو ليكس أو استبدالها أو

تأكيدها من خلال بحوث قانونية صارمة، بما في ذلك البحث على الإنترنت وفي قواعد البيانات، والقيام بزيارات للمكتبات، واتصالات بمكاتب حق المؤلف والمختصين في بعض البلدان. وفي الواقع، فبعد القيام خطوات البحث هذه، تم بعد ذلك التحقق من مصادر أخرى عن طريق زيارة الموقع الإلكتروني لمكتب حق المؤلف لكل بلد، واستند العمل بشكل أساسي إلى القائمة التي قدمتها الويبو (انظر: www.wipo.int/directory/en/urls.jsp). وبشكل عام، كانت الأولوية للاستشهاد بمصدر قانوني متاح في ويبو ليكس، ولكنه يؤخذ بمصدر أفضل إن وجد.

وكان الهدف من البحث إيجاد مصدر موثوق ومعمول به لاستثناءات المكتبات في كل بلد. وقد لا يكون المصدر المستشهد به، في نهاية المطاف، نسخة "رسمية" لقانون البلد، ولكن جميع مؤشرات البحث تدل على أن المصدر بشأن القضايا المعنية معمول به، وأن المصدر والترجمة موثوق بهما. وكانت الأفضلية العثور على إصدار مترجم إلى اللغة الإنكليزية رغم أن الباحث قادر على الترجمة من النص الأصلي إلى بعض اللغات. وأُعدت ترجمات أخرى أو تم التحقق منها من خلال استخدام أداة الترجمة في ويبو ليكس أو خدمة غوغل للترجمة. وفي حالات أخرى، قدم زملاء في مختلف البلدان بسخاء مهاراتهم وأفكارهم وأشيد بمساهماتهم الهامة في كلمة الشكر والتقدير أدناه.

ويشار إلى القوانين المستخدمة في التحليل في نهاية جداول كل بلد. وتم تدقيق النص من حيث علامات الترقيم والإملاء لأغراض اتساق التقرير ولم تُدقق النصوص المقتبسة. وتتماشى أسماء البلدان مع قائمة البلدان الأعضاء في الويبو (انظر: www.wipo.int/members/en/). وحُولت التواريخ إلى نسق موحد كما يلي: اليوم-الشهر-السنة. وتشير التواريخ في نهاية جداول كل بلد في التقرير إلى عام 2015 وهو تاريخ آخر تحديث لها. ويمكن أن تشمل أيضا الجداول تواريخ سابقة تشير إلى تاريخ آخر تحديث للجداول قبل إدراجها في إحدى الدراسين السابقتين أو كليهما.

شكر وتقدير

لم تكن هذه الدراسة لترى النور لولا ما أبداه الزملاء من جميع أنحاء العالم من دعم. وأتوجه بالشكر على وجه الخصوص إلى المهنيين التالية أسماؤهم والذين قدموا بسخاء خلال العامين الماضيين أفكارا ومعلومات ساهمت بشكل مباشر في بلورة هذه الدراسة.

نور الدين أحميدوش، الويبو
شايع الشايع، المملكة العربية السعودية
نومينتويا باسانخوو، منغوليا
إميليا بانيونبتي، ليتوانيا
ألكسندرا بهاتاشاريا، بنغلاديش
مايا بوغاتاي يانيشتش، سلوفينيا
فيكي بريمن، هولندا
أنا بوديمير، سلوفينيا
ديان شادارفيان، الويبو
أيسولو تشوباروفا، قيرغيزستان
تيريزا هاكيت، آيرلندا
نينا هيكو، نيوي
تريش هامبوورث، أستراليا
خوسيه روبرتو هيريرا دياز، كولومبيا
بيتر هيرتل، الولايات المتحدة الأمريكية

سوزان إيسيكو ستربا، سويسرا
إبراهيم جاما، المملكة المتحدة
ميكائيل لو بورلوش، فرنسا
يوكا ليدس، فنلندا
دانا نيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية
دونيز نيكولسون، جنوب أفريقيا
فيكتوريا أوين، كندا
رون بيندر، جزر البهاما
بيهروز راسولي، إيران (جمهورية-الإسلامية)
ماريا رهبندر، فنلندا
جركر رايدن، السويد
البشير سحال، السودان
سانغيتا شاشيكانت، بنغلاديش
إيرينا شورمينا، الاتحاد الروسي
باربارا ستراتون ، المملكة المتحدة
تاتيانا سينوديو، قبرص
باربارا تشزيبانكا، بولندا
غريتيل فيلافرانكا دي تيخادا، كوبا
هارالد فون هيلمكرون، الدانمرك
بنيامين وايت، المملكة المتحدة
بافيل زيمان، الجمهورية التشيكية

وكان دور الزملاء في الويبو أساسيا في إعداد هذه الدراسة الشاملة. وقد تطورت قاعدة البيانات ويبو ليكس في السنوات الأخيرة لتصبح قاعدة بيانات متميزة لقانون الملكية الفكرية. وأتوجه بعميق الشكر إلى كل من ساهم في الويبو في فتح الطريق أمام ويبو ليكس لكي تنمو وتتطور، والذين جعلوا منها مجموعة قوانين شاملة في غاية التنظيم ويمكن البحث فيها. وشكري الخاص إلى ميشيل وودز وغريدي لانغ على ما أبداه من صبر في دعم هذا المشروع في كل مراحله. وكان لي الشرف لأقدم بعض النتائج في اجتماع لجنة حق المؤلف في جنيف في ديسمبر 2014، وأشكر المدير العام السيد فرانسس غري وآن لير ومارتن موسكوسو فيلاكورتا على توجيهاتهم وقيادتهم طوال الوقت.

وأشيد مرة أخرى بعمل الباحثتين المساعدتين اللتين ساهمتا في إعداد الدراستين السابقتين: ميشيل كوي، وهي الآن مع مكتب الولايات المتحدة لحق المؤلف، وترينا كيسل تايلور، وهي مع شركة Faegre Baker Daniels في دنفر بكولورادو. ورغم أن مساهماتهما ترجع إلى السنوات الماضية، فغالبا ما يظهر تأثيرها اليوم في صفحات هذا التقرير. ولا تزال مناقشاتنا العميقة حول التفسير القانوني تصقل تقييمي لاستثناءات المكتبات.

وأتقدم بشكري الخاص إلى زملائي في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا، ولا سيما إلى المهنيين الأكفاء في مكتبة القانون ونائب العميد أفيري كاتز. وأود أيضا أن أشكر زملائي رجال القانون في مؤسسة Gipson Hoffman & Pancione على صبرهم ودعمهم لكي أتمكن من احترام مواعيد تسليم المشروع والسفر إلى أماكن بعيدة. وأنا ممتن لهذه الفرصة وأرحب بأي تعليقات ومعلومات محدثة من جميع القراء.

كينيت كروز
لوس أنجلوس، كاليفورنيا (الولايات المتحدة الأمريكية)
10 يونيو 2015

[نهاية الوثيقة]